

المعالجة الصحفية لقضايا الإسكان في المجتمع السعودي

دراسة تحليلية للتغطيات الإخبارية في عينة من الصحف المحلية

مقدمة لمنتدى

الإعلام والاقتصاد تكامل الأدوار في خدمة التنمية

الجمعية السعودية للإعلام والاتصال

3-4 رجب 1437هـ

الموافق

11-12 أبريل 2016م.

إعداد

تهاني بنت عبدالرزاق الباحسين

باحثة دكتوراة كلية الإعلام والاتصال

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعالجة الصحفية لقضايا الإسكان في المجتمع السعودي
دراسة تحليلية للتغطيات الإخبارية في عينة من الصحف المحلية
دراسة مقدمة

لمنتدى الإعلام والاقتصاد تكامل الأدوار في خدمة التنمية
الجمعية السعودية للإعلام والاتصال
4-3 رجب 1437هـ الموافق 11-12 أبريل 2016م.

إعداد

تهاني بنت عبدالرزاق الباحسين
باحثة دكتوراة كلية الإعلام والاتصال
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على أطر المعالجة الخبرية للتغطيات الصحفية المطبوعة لأبعاد قضايا الإسكان وإعطاء صورة واضحة عن طبيعة تلك التغطيات وحجمها وطرق معالجتها بالإضافة إلى معرفة آلياتها في القيام بدورها المتمثل في توفير المعلومات وتفسيرها وتحليلها بما يساعد القارئ على استيعاب قرار مجلس الوزراء القاضي بالرسوم على الأراضي البيضاء الصادر بتاريخ 2015/11/23م.

واختارت الباحثة عينة من التغطيات الصحفية المتزامنة مع القرار حيث تم اختياره باستخدام العينة العشوائية المنتظمة باستخدام الأسبوع الصناعي على مدى 21 يوماً وبلغت العينة 63 مفردة في ثلاث صحف، وهي: الرياض وعكاظ والشرق وقد وظفت الدراسة المنهج العلمي الكمي وفق إجراءات تحليل المضمون لوصف الظاهرة والحكم عليها، وانتهت نتائجها إلى قصور المعالجة الإعلامية في الاستعانة بالدراسات والبحوث حيث بلغت 3.2% كمصدر للمعلومات الموثقة وهذا مؤشر لضرورة الاهتمام بالدراسات والبحوث الاقتصادية والتعاون مع الجامعات ومراكز البحوث والدراسات في المملكة العربية السعودية المهتمة بهذا الشأن، في حين أنها أبرزت الجانب التحليلي والتفسيري المهتم بتوضيح طبيعة القرار بنسبة بلغت 44.4% مقارنة بأطر تقديم المعلومات أو عرض الحقائق التي تم تناولها بالدراسة.

الكلمات المفتاحية: التأطير، الفضاء العام، العقارين، الاقتصاديين.

Handling the Housing Issues by Saudi Daily Press

A Content Analysis study

Tahani ALbahussain

PhD Student

Imam, Islamic University

College of Media and Communication

Riyadh

Saudi Arabia

2016

Abstract

The purpose of this study is to identify the press coverage in Saudi daily newspapers about Housing Issues in Saudi Arabia, and give a clear description of its nature and scope, also to introduce the ways that it deals with the issue. The study also investigates newspapers' ability to perform their key role in providing information in a way that explains, clarifies and helps the reader to understand the decision of charging fees on white lands that has been issued on 23/11/2015 by the Cabinet of Ministers'.

The researcher chose a sample of press coverage synchronized with the decision which selected using the industrial week method to obtain a random sample of regular use of over 21 days totaled in 63 single. divided on three newspapers: Riyadh, Okaz and al Sharq, Implemented the quantitative method in addition to the procedure of content analysis to evaluate and present an accurate description of the phenomenon.

The results of the research indicate that there is a lack of use of studies and research in the media coverage, reaching 3.2% as a source of information which is an indication of the need to focus on the economic studies & research's, also to collaborate with universities & research centers in Saudi Arabia. The results also showed that the analysis and interpretation aspect to clarify the nature of the decision is the most used by 44.4% compared with giving information or showing facts categories that had been studied.

Key words Framing ,public sphere, real estate developers, Economists.

أولاً: المقدمة المنهجية للدراسة

مدخل لموضوع الدراسة وأهميته

تمثل الصحافة السعودية إحدى مجالات الفضاء العام "public sphere" لمناقشة القضايا المحلية والعالمية فالواقع الحالي للتدفق المعلوماتي الذي تصدره شبكات التواصل الاجتماعي وما تحتويه من تحوير للأخبار المحلية وبث للشائعات، أصبح الفرد الواعي يبحث عن صدق المعلومة، ومرجعية رسمية للخبر حتى يستطيع ترتيب أفكاره، وتكوين رأي معين عما يدور حوله من تفسير وتحليل للأحداث سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

وقد أظهرت الدراسة التي أجرتها "Jennifer Whitten" حول الصحافة - أو ما يسميه البعض بـ"السلطة الرابعة" -، بكون الصحافة تتميز عن وسائل الإعلام الأخرى بقدرتها على ممارسة الوظيفة الرقابية التي يتجلى في قيامها بنقد السياسات والتوجهات القائمة، إلى جانب قيامها بمراقبة أداء الهيئات وتوضيح أخبار المؤسسات المختلفة. [1]

وانطلاق من ذلك الدور الذي أشارت إليه "Jennifer Whitten" تسعى الباحثة عبر هذه الدراسة للتحقق من أن هذا الدور أبرزته الصحافة السعودية في معالجتها الصحفية لقضية اقتصادية تمثلت في صدور قرار مجلس الوزراء بفرض الرسوم على الأراضي البيضاء، كما تسعى الباحثة لسبر معالجة الصحافة السعودية لذلك القرار بأشكال فنية تسهم بتقديم رؤية متكاملة تأخذ بالاعتبار أبعاد الموضوع والكيفية التي تم بها توضيح حيثيات القرار للقاريء وآليات التطوير والمشاركة التنموية والاقتصادية المطلوبة، حيث تعد علاقة الإعلام بالتنمية قضية مهمة في المجتمع السعودي.

الدراسات السابقة:

رصدت الدوريات العلمية وغيرها عدداً من الدراسات الإعلامية التي تناولت موضوعات متعددة ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة الحالية وهي أكثر من أن تحتويها مساحة هذا البحث فهي في غالبها تتضمن دراسات حول حجم التغطيات الصحفية واتجاهاتها المختلفة سواءً للقطاعات الحكومية أو الخاصة -السعودية - خاصة تلك المعنية بالقطاعات الخدمية في حين أن هناك دراسات هدفت إلى التعرف على طبيعة التغطية الصحفية للقضايا الاقتصادية في الصحف السعودية اليومية وترتيب أولويات القضايا الاقتصادية ودراسات أخرى هدفت للتعرف على اتجاهات الشكل والمضمون في الصحافة الاقتصادية المعاصرة. بينما هناك دراسات العلاقة الوظيفية بين القائم بالاتصال والجمهور في وسائل الإعلام السعودية المحلية.

وفي بيئة الدراسة القائمة على فكرة القضايا فقد تنوعت البحوث العلمية التي تناولت الجانب المعرفي وقدرة وسائل الإعلام على تزويد جمهورها بالمعلومات ونوعية القضايا المختلفة والرأي حولها فإذا ما تناولنا بعض الدراسات المحلية - كونها

الأقرب للمشكلة البحثية - في وسائل الإعلام التقليدي قدم القرني دراسة حول تعددية الرؤى الاجتماعية في الصحف السعودية [2] من خلال التعرف على اتجاهات مضامين الصحف السعودية في مختلف القضايا في المملكة لمواد الرأي في صحيفتي الرياض والوطن خلال أعوام (2000-2003م) بهدف الكشف عن طبيعة الخطاب الإعلامي السائد في هاتين الصحيفتين حيث كشفت الدراسة أن معظم مساحات الرأي في الصحافة السعودية مثلت توجهاً نقدياً عاماً وبنسبة تقترب من 70% وهذه نتيجة مرضية جداً تأتي على عكس ما يراه البعض أن الصحافة السعودية هي صحافة دعائية بالدرجة الأولى، وخلصت الدراسة عن سعي الصحف السعودية للقيام بدور رئيس في مجال نقد الممارسات المجتمعية المختلفة مع محاولة وضع الرؤى والحلول وبخاصة تلك الهادفة لتحديد مسؤولية القصور في المجتمع.

وفي دراسة أخرى للقرني [3] ذكر أن معظم التغطيات الخبرية والتقريرية والمقالية تنضوي تحت مظلة الاتجاهات الإيجابية نحو القطاعات الخدمية في المجتمع ، وقد وصلت هذه النسبة الى حوالي 64%. وقد لاحظت الدراسة أن الصحافة أتاحت الفرصة للمواطنين أن يعبروا عن آرائهم ومواقفهم من القطاعات الإدارية في الدولة، وقد وصلت هذه النسبة الى أكثر من ثلاثين في المائة من مقالات ورسائل المواطنين، وهذه النسبة تعكس جانبين، أولهما: أن معظم التغطيات السلبية التي تنشرها الصحافة تأتي من المواطنين ولا تأتي بمبادرات من الصحف في تغطياتها الإخبارية، ولم تزد نسبة الاتجاه السلبي في الأخبار عن 8%، والتقارير والتحقيقات عن 11% وهذه الإسهامات تصب في إطار فكرة سلطة الصحافة في المجتمع حيث كلما زادت هذه النسبة كلما فعلت الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى دوراً كسلطة رابعة مؤثرة في المجتمع ، وتعكس الصحافة السعودية كما تكشف الدراسة توجيهين فيما يتعلق بالدور النقدي لها، فبينما تتجه المحتويات التي تتضمنها الصحيفة من أخبار وتقارير وتحقيقات في جانب إيجابي، تتبنى المقالات ورسائل الجمهور والكاريكاتور جوانب أكثر نقدية من غيرها وهذه ربما تكون استراتيجية صحفية، تحاول أن ترضي طرفي المعادلة الوطنية في مشروع التنمية، المسؤول والمواطن.

وفيما يخص الشأن الاقتصادي في الصحافة المحلية السعودية فقد قدم الباحث الحروب [4] هدفت إلى التعرف إلى التغطيات والاحداث الاقتصادية في الصحف اليومية الرياض اليوم وصحيفة عكاظ وقد خرجت نتائج الدراسة بأن الخبر الصحفي الأعلى نسبة من بين الاشكال الصحفية حيث بلغ 54.5%، يليه التقرير الصحفي بنسبة بلغت 32.6%، أما المقال فقد بلغ ما نسبته 7.6%، أما المجالات الاقتصادية التي تم مناقشتها فقد أظهرت نتائج الدراسة بأن قطاع الاسكان والعقار بلغت المواد التحريرية التي تم تغطيتها 15.2%، وتعتبر نسبة قليلة قياساً لحجم

العينة الذي يبلغ 2341 أما مصادر المعلومات فقد كانت النسبة الأعلى لمتغير لم يحدد المصدر حيث بلغت 42.1%.

أما فيما يخص وظائف الإعلام والتي تحمل بين طياتها مجموعة من المرتكزات والمبادئ التي تعين في التنمية، والتكامل، الاقتصادي والسياسي، وإشباع حاجات الجماعات، والمجتمعات من المعلومات عناصر مُشكلة لبنية التفاعل داخل نسق المجتمع الواحدة نجد دراسة الرقابة التي قدمها الصبيحي [5] تناولت ثلاث صحف محلية الرياض وعكاظ والوطن والتي بلغت 347 عدد والتي كشفت عن قصور المعالجة الإعلامية لوظيفة الرقابة التي ينتهجها كتاب الرأي في الصحف المدروسة عن تحقيق أهداف هذه الوظيفة ونجاح كتاب الرأي في توجيه خطابهم الرقابي نحو صانعي القرار في الجهات المستهدفة بالرقابة باعتبارهم الجهة المعنية بنسبة مقدارها 45%.

واعتمادهم على مصادرهم الشخصية كمصدر لمعلوماتهم الرقابية وانعكاس ذلك على أولويات موضوعاتهم النقدية، وعلى منهجيتهم في المعالجة التي لم تتسم بالتكامل في إثارة الموضوع ووصفه وتحديد أسبابه وذكر الحلول المقترحة لمعالجته إلا بنسبة ضئيلة بلغت 21% وقد أفضت الدراسة أيضاً الى ضعف تناول كتاب الرأي للمجال الاقتصادي بموضوعات عددها 39 موضوعاً بنسبة مقدارها 11، 23% من إجمالي الموضوعات.

أما عن الشكل والمضمون في الصحافة الاقتصادية العربية المعاصرة مقارنة بالصحافة الأجنبية فقد أظهرت دراسة الزين [6] المطبقة على صحيفتي الاقتصادية السعودية وفايننشال تايمز البريطانية لعامي (2008-2009) أما أهم نتائج الدراسة تبين أن الصحافة الاقتصادية تميل لاستخدام الفنون الخبرية بشكل رئيس ثم المقال والتقرير في معالجة القضايا الاقتصادية. وبذلك هي صحافة خبرية وتفسيرية. وتعتمد الصحافة الاقتصادية على مصادر ذاتية في الحصول على المعلومات.

ندرة الصحفيين المتخصصين وضعف المضمون التحليلي، تشكل أهم نقاط ضعف الصحافة الاقتصادية العربية.

ودرس آل تويم [8] علاقة صحف القطاعين العام والخاص بالجمهور في ترتيب أولويات القضايا الاقتصادية وقد استخدم الباحث أداة تحليل المضمون لقياس حجم تغطية القضايا الاقتصادية في صحيفة الرياض وعكاظ والاقتصادية.

وأوضحت الدراسة أن مؤسسات القطاع الخاص هي العامل المؤثر في عملية ترتيب أولويات الصحف السعودية في حين ظهر ضعف القطاع العام والجمهور من تحقيق ذلك وهو ما يؤكد على أن المؤسسات الاجتماعية هي العامل المؤثر من خارج المؤسسة الإعلامية وليس الجمهور الذي تدعى المؤسسة الإعلامية خدمته.

ومن جانب آخر توصل الباحث إلى محدودية إتاحة الفرصة أمام الجمهور للظهور والتعبير عن آرائه ومشكلاته تجاه القضايا الاقتصادية وارتباط أولويات الصحفيين بالقضايا والموضوعات الاقتصادية بشكل وقتي ورسمي.

مشكلة الدراسة

تمثل قضية الإسكان هاجس لدى المواطن السعودي وقد تبين من الدراسات السابقة بان جملتها يهتم بحجم التغطية وأولويات القضايا المطروحة في حين تتجسد مشكلة دراستنا الحالية حول قرار مجلس الوزراء القاضي بفرض رسوم على الأراضي البيضاء والتعرف الى أسلوب المعالجة التي قامت بها الصحف عينة الدراسة حول القرار، ومدى قيامها بدورها المتمثل في تقديم المعلومات وتفسيرها بما يساعد القارئ على استيعاب المستجدات حول القضية موضوع الدراسة.

تساؤلات الدراسة:

1. ما حجم اهتمام الصحف المحلية بمعالجة قرار فرض الرسوم على الأراضي البيضاء؟
2. ما الأشكال التحريرية التي عولجت في إطارها قرار فرض الرسوم على الأراضي البيضاء؟
3. ما مصادر المعلومات التي اعتمدت عليها الصحف المحلية في تغطية قرار فرض الرسوم على الأراضي البيضاء؟
4. ما المناطق الجغرافية والإدارية التي ركزت عليها الصحف عينة الدراسة؟
5. ما الأطر الإعلامية التي استخدمتها الصحف المحلية (عينة الدراسة) في معالجة موضوع الدراسة؟
6. ما القواعد المهنية الحاكمة لتغطية الصحف المحلية في معالجة موضوع الدراسة؟

المدخل النظري للدراسة:

تستند هذه الدراسة في أساسها النظري على نظريتين نظرية التأيير Framing " التي تهتم بالتركيز كثيرا على دور القائم بالاتصال لكونه المسؤول الأول عن الإعداد الفني والإعلامي للمواد الإعلامية للمؤسسة الإعلامية ونظرية الفضاء العام Public sphere التي تُعنى بأهمية مشاركة الرأي العام في القضايا المطروحة.

نظرية التأطير الإعلامي "Framing Theory":

يشير مصطلح "Framing" إلى التأطير كعملية اتصال جماهيري متعدد الأطراف تعود الأهمية لنظرية التأطير بأنها هي التي تمنح المعنى للأحداث والقضايا وذلك عندما يتم استخدام صورة ملائمة لطرح الحدث تستطيع من خلالها لفت انتباه وجذب اهتمام القارئ.

وقد أوضح (E. Goffman) أن الفرضية الأساسية التي تنطلق منها نظرية تحليل الأطر هي أن الطريقة التي تنظم وتصنف وتقدم وسائل الإعلام الأحداث من خلالها تؤثر في أفكار وردود أفعال الجمهور، كما وتفترض هذه النظرية أن الأحداث لا تنطوي في حد ذاتها على مغزى معين، وإنما تكتسب مغزاها من خلال وضعها في إطار يحددها وينظمها ويضفي إليها قدرا من الاتساق من خلال التركيز على بعض جوانب الموضوع وإغفال جوانب أخرى [8]

هناك أربعة أهداف تجريبية أضافها الباحث نجم تحاول دراسات أبحاث نظرية الأطر الخبرية وكيفية تحقيقها [9]

- تحديد الوحدات الموضوعية المسماة بالأطر والقوالب.
- دراسة الظروف السابقة التي أدت إلى إنتاج هذه الأطر.
- دراسة كيفية تنشيط الأطر الخبرية وتفاعلها مع التجارب الفردية السابقة للتأثير على التفسيرات، واستدعاء المعلومات، واتخاذ القرارات أو تقييم المخرجات.
- التعرف على كيفية تشكيل الأطر الخبرية للعمليات الاجتماعية مثل القضايا السياسية الجدلية التي تهم الرأي العام.

وتضيف الراجحي هدفين آخرين لدراسات الأطر وهما: [10]

- التأثير في الاتجاهات من خلال التركيز على قيم وحقائق معينة، تمنحها صلة أكبر بالقضية، خاصة وأن وسائل الإعلام تبني أطرا متعددة لتغطية أحداث مختلفة، ويتأثر ذلك باتجاهات المحررين، وتأثير القيم في الأسلوب الذي يكتبون به.
- الإسهام في تشكيل الرأي العام والتأثير على القرارات التي يتخذها من خلال مدى فهم الجمهور للقضية أو المشكلة، ليس فقط من خلال إبراز قضايا معينة؛ وإنما من خلال تقديم تفسيرات تتعلق بها.

وقد أضافت وهيب" [11] هدفاً آخر وهو رصد السمات الموضوعية المتعلقة بالقضية، وشخصياتها، وأطرافها، وأسبابها، وحلولها، ورصد السمات العاطفية من خلال كيفية تناول الأطراف والشخصيات الواردة ضمن سياق القضية بصورة إيجابية أو سلبية.

هابرماس والفضاء العام "Public sphere"

حينما نناقش مفهوم الفضاء العام "Public sphere" الذي طرح مفهومه العالم الألماني يورغن هابرماس عام 1962 م بما يوضح الفرق عن الفضاء الخاص نجده يوضح ذلك قائلاً الفضاء العام أو المجال العام "Public sphere" يتكوّن "من أمكنة تصوّريّة إلى حدّ ما (مقهى، الصحافة، محكمة، الراديو، أماكن الاجتماعات) [12] يناقش فيها المواطنون موضوعات تتعلّق بالمجتمع، إذ يثير الأفراد في هذه الأماكن نقاشات تتعلّق بالصالح العام ويمكن لها أن تؤثر في القرارات السياسيّة والاقتصادية منها تتيح حيناً من الحياة الاجتماعيّة ينشأ عبر تفاعل الأفراد وحواراتهم الحرّة والعقلانيّة مع بعضهم البعض في مسائل تخصّ الصالح العام، بغض النظر عن انتماءاتهم والفروق التي قد تكون موجودة بينهم، ويمكن من خلاله أن يتمّ تشكيل ما يقترب من الرأي العام.

وبالنظر إلى الفضاء العام "Public sphere" الملموس فإنه عبارة عن ترميز وانعكاس للمحيط العام الذي يتحدث عنه هابرماس هذا قد أدى إلى عالم الأماكن الافتراضية منها الصحافة الذي يؤدي دوراً مهماً في إثارة الجدل والنقاش حول القضايا المجتمعية والسياسية، مما أدى إلى زيادة مساحة الفضاء العام وتأطير الرأي العام وإثراء الجدل الاقتصادي، السياسي والاجتماعي في المجتمع. والحث على مبادئ الحكم الصالح في المؤسسات العامة واستبعاد تفكيرها الفئوي والمصلحي (المحسوبية والفوضى والفساد) والابتعاد عن الطبقية. وهذا ما شكله قرار فرض الرسوم على الأراضي البيضاء.

نتائج الدراسة التحليلية

ثالثاً: الإجراءات المنهجية للدراسة التحليلية

نوع الدراسة ومنهجها:

تنتمي هذه الدراسة إلى حقل الدراسات الوصفية التحليلية التي تسمح بوصف وتحليل الظاهرة المدروسة مما يساهم في بناء أعمق للدراسة وتحليلها وتفسيرها واستخلاص نتائج ودلالات مفيدة يمكن من خلالها إصدار تعميمات على ما يشابهها، وقد استخدمت الباحثة المنهج الكمي وفق أسلوب تحليل المضمون المتبع في الدراسات الإعلامية.

مجتمع الدراسة وعينتها :

اختارت الباحثة عينة من التغطيات الصحفية المتزامنة معقرار مجلس الوزراء القاضي بفرض الرسوم على الأراضي البيضاء الصادر بتاريخ 2015/11/23م.

حيث تم اختيار مجتمع الدراسة باستخدام العينة العشوائية المنتظمة مراعية الأسبوع الصناعي في البحث على مدى 21 يوماً، وبلغت العينة 63 مفردة في ثلاث صحف، وهي: الرياض وعكاظ والشرق وقد توزعت التغطيات الصحفية على الصحف المدروسة بنسب متفاوتة حيث بلغت في صحيفة الرياض 30 مفردة، وعكاظ 21، والشرق 12 مفردة.

أداة جمع المعلومات :

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على صحيفة تحليل المضمون كأداة لجمع المعلومات، باعتبارها الأنسب في تحقيق أهداف الدراسة وذلك من خلال إخضاع عدد من التغطيات مجتمع الدراسة للتحليل الكمي بما يعبر عن متغيرات الدراسة بصورة موضوعية.

متغيرات الدراسة

سعت الدراسة إلى تقصي عدد من التغطيات الصحفية ذات العلاقة بموضوع الدراسة وأخضعتها للقياس وفق تلك المتغيرات هي:

تسارع ردود الأفعال ويقصد به سرعة الصحف في تغطية القرار هل في بداية صدور القرار، وسط أو في نهاية اسبوع صدور القرار.

جدلية النقاش الجغرافية يقصد به المنطقة الإدارية التي تناولتها المادة الصحفية لدى الحديث عن موضوع القرار، وتم تصنيفه حسب المناطق الإدارية الرئيسية

الرياض، مكة المكرمة، المدينة المنورة، الشرقية، نجران، الحدود الشمالية، عام، ويقصد به عموم المحافظات.

الشكل الفني للمادة الصحفية

الخبر: يقتصر على رصد الوقائع أو تصوير الحوادث دون أن يدعم ذلك بخلفية من المعلومات والبيانات والتفاصيل.

تقرير أخباري: يقدم المادة الصحفية في شكل موضوعي ومتوازن مجموعة من الوقائع والمعلومات والآراء حول حدث أو قضية أو شخصية أو أكثر من عنصر مع وجود دافع أخباري.

حوار الرأي: يحتوي هذا النوع من الأحاديث الصحفية على استطلاع آراء ذوي الاختصاص أو الشخصيات المسؤولة أو العامة في أمر سياسي أو ثقافي أو اجتماعي.

المقال من حيث الصياغة وأساس هذا الفن هو الشرح والتفسير والاعتماد على الحجج المنطقية حيناً والعاطفية حيناً آخر للوصول إلى غاية واحدة هي إقناع القارئ"

مصدر مسؤول يقصد به شخصيات مسؤولة تحلل مناصب سواء حكومية أو خاصة ولها قرار أو متحدثين رسميين، أو أشخاص مسؤولين عما يقولون مثلاً محللين الاقتصاديين أو القانونيون وغيرهم ممن يتحدثون في تخصصهم.

تعقيب مواطن المقصود به ردود فعل القراء أو أهل الشأن.

جنس الكاتب ويقصد بها جنس محرر المادة ذكر أنثى غير محدد.

التخصص التخصص العلمي لكاتب المادة الصحفية وهي: محلل عقاري، محلل اقتصادي، مهندس، لم يحدد.

الأطر المستخدمة في معالجة القضايا منهج الطرح تقديم معلومات تحليل تفسير عرض حقائق مشترك.

مصادر المعلومات ويقصد بها المصادر التي اعتمد عليها محرر المادة الصحفية في تناوله لموضوعه وقد تم تصنيفها إلى خمسة مصادر هي واس المهتمون بالشأن، مسؤول، شبكات التواصل، دراسات بحوث مصادر أخرى أي مصادر.

الشخصية الرئيسية ويقصد بها المرتكز الرئيسي في المادة الصحفية وهي: الملك ولي العهد وولي العهد، أمراء مناطق ومحافظين، مجلس الوزراء، مجلس

الشورى، مصادر وزارية، إدارات عليا، إدارات وسطى، مواطنون، فئة العقاريين، فئة الاقتصاديين، و(غير ذلك) للفئات التي لم يتم تحديدها في المادة الصحفية.

الأطر المرجعية لمعالجة القضايا

إطار الاهتمامات الاجتماعية يرى القرار في سياق تأثيراته الإنسانية والاجتماعية

الإطار الاقتصادي يرى القرار في سياقه التنموي المؤثر من تفعيل القرار.

إطار المسؤولية القانونية يضع القائم بالاتصال الرسالة للإجابة عن السؤال "من المسؤول عن؟" والمعنيون عن ارتفاع الأسعار وتحديده.

لغة الطرح وضوح التحرير الكتابي أي مدى فهم القارئ للمادة الصحفية من ضرب أمثلة ومواقف قصصية ورمز له بمناسبة وغير مناسب.

أسلوب المعالجة ويقصد به الأسلوب الذي انتهجه الصحفي في تحرير المادة الإعلامية ومعالجة موضوعه إن كان إنشائي القائم على السرد والوصف أو معلوماتي القائم على الأرقام وإحصائيات وشواهد حية أما متغير لا ينطبق لم يكن أي من التصنيفات السابقة.

طبيعة الطرح

منطقي: نمط تغطية أخباري يتسم بالسعي من أجل أهداف عديدة من بينها فصل الرأي عن الحقيقة وتحقيق العدل بإعطاء فرص متكافئة لجميع الاطراف في القضية أو الحدث.

عاطفي: وصف الأحداث بطريقة عاطفية تستميل القارئ لشخص او جهة معينة أو تفكير معين.

اتجاه المعالجة: ويقصد بها كيف تمت مناقشة قضية الإسكان وقد تراوحت ما بين الاتجاه السلبي والإيجابي والمحايد.

قياس صدق:

عرض صحيفة تحليل المضمون على محكمين من أساتذة الإعلام لاستطلاع آرائهم عن مدى صدق العبارات في قياس ما وضعت من أجله ومدى وضوحها وشموليتها وصحتها ودقتها، واقتراح ما يروونه من تعديلات، ومن ثم وضعت الصحيفة في صورتها النهائية في ضوء التعديلات.

قياس الثبات

تم إجراء اختبار قبلي لصحيفة تحليل المضمون على عينة من الدراسة لقياس مدى صلاحية الأداة لقياس متغيرات الدراسة وتحقيق أهدافها وقامت الباحثة بإعادة تحليل عينة فرعية من البيانات عن طريق مرمز آخر وذلك لحساب معامل الثبات بين المرمزين، وقد بلغ معامل الارتباط (85.0) وهو مقبول في مثل هذا النوع من الدراسات.

نتائج الدراسة التحليلية

المحور الأول؛ الاهتمام بتغطية قرار فرض رسوم على الأراضي البيضاء

الجدول رقم (1)
تسارع ردود الأفعال

تسارع ردود الأفعال								
الصحف	بداية	النسبة	وسط	النسبة	نهاية	النسبة	المجموع	النسبة
الرياض	10	%33.33	8	%26.66	12	%40	30	%47.6
عكاظ	10	%47.6	9	%42.9	2	%9.5	21	%33.3
الشرق	8	%66.6	2	%16.7	2	%16.7	12	%19.4
المجموع		28		19		16	63	%100

تشير النتائج في الجدول رقم (1) بأن تسارع ردود فعل الصحف عينة الدراسة مع بداية صدور القرار، قد جاءت الأعلى في صحيفة الشرق بما يقارب الثلثين من المواد المنشورة بنسبة %66.6، تلتها عكاظ فالرياض بنسب %47.6 و %33.3 على التوالي.

وعن الفترة الزمنية التي تلت القرار ووقعت في منتصف العينة، فقد تفوقت عكاظ على نظيرتها بنسبة %42.9، وجاءت الرياض ثانية بنسبة %26.66، تلتها الشرق بنسبة %16.7.

وتفوقت صحيفة الرياض في تغطية نهاية الفترة بنسبة %40، تلتها الشرق بنسبة %16.7، ثم عكاظ بنسبة %9.5.

الجدول رقم (2)
جدلية النقاش الجغرافية

النسبة	التكرارات	المنطقة الإدارية
1.6%	1	الرياض
17.5%	11	مكة المكرمة
1.6%	1	المدينة المنورة
12.7%	8	المنطقة الشرقية
1.6%	1	نجران
4.8%	3	الحدود الشمالية
60.3%	38	عام
100%	63	المجموع

يتضح من الجدول رقم (2) كون الشأن العام احتل المركز الأول بنسبة 60.3%، مما يعطي مؤشراً واضحاً على كون قضية الإسكان في المملكة العربية السعودية أحد القضايا المهمة التي تشغل الرأي العام، في حين حصلت منطقة مكة المكرمة بنسبة 17.5%، والمنطقة الشرقية بنسبة 12.7%، وتوزعت باقي نتائج العينة على الحدود الشمالية بنسبة 4.8%، وما نسبته 1.6% لكل من الرياض، والمدينة المنورة ونجران.

جدول رقم (3)
الشكل الفني للمادة الصحفية

الشكل الفني للمادة الصحفية													
الصحيفة	العينة	%	تقرير	%	القرار	%	مستوى	%	موازن	%	المجموع	%	
الرياض	3	25%	12	60%	1	100%	7	43.75%	6	54.5%	30	47.6%	
عكاظ	5	41.7%	5	25%	0	-	7	43.75%	2	18.1%	21	33.3%	
الشرق	4	33.3%	3	15%	0	-	2	12.5%	3	27.2%	12	19.0%	
المجموع	12	100%	20	100%	1	100%	16	100%	1	100%	63	100%	
نكسب لكل فئة		19%		31.7%		1.6%		25.4%		17.5%		4.8%	100%

يبين الجدول رقم (3) توزيع الشكل الفني للمواد الصحفية على مدى الفترة الزمنية التي تم حصرها لتناول قرار فرض رسوم الأراضي البيضاء، حاز الخبر في صحيفة عكاظ على النسبة الأعلى (41.7%)، تلتها الشرق 33.3%، ثم الرياض بـ 25%، وبالنسبة للتقرير تفوقت الرياض بنشر ما نسبته 60% من التقارير على مستوى العينة، تلتها صحيفة عكاظ بنسبة 25%، فالشرق بنسبة 15%، وتتضح باقي النتائج في الجدول. واتضح للباحثة من خلال التحليل كون التقارير هي أكثر الأشكال التي تم نشرها للتعاطي مع القرار وتفسيره، وشرحه، وذلك بنسبة 31.7%، تلاه مباشرة المقال بما يساوي ربع العينة (25.4%)، فالخبر بنسبة 19%. وترجع الباحثة ذلك لكون التقارير تعطي للقائم بالاتصال فرصة أكبر لجمع وجهات النظر المختلفة، أو عرض وجهة نظر واحدة بصورة مركزة ومن وجهة نظر مستفيضة، بينما لم تكن الوظيفة الخبرية ذات أهمية بالغة حيث أن القرار قد تمت معالجته خبرياً منذ اليوم

الأول لصدوره، وكان الموضوع يحتاج إلى إشباعه بالنقاش والشرح والتحليل أكثر منه إلى الإخبار.

جنس الكاتب
جدول رقم (4)

النسبة	التكرار	جنس الكاتب
76.2%	48	ذكر
-	-	أنثى
23.8%	15	لم يظهر
100%	63	المجموع

يتضح من معطيات الجدول رقم (4) جنس القائم بالاتصال حيث غلبت نسبة الذكور في تناول قرار رسوم الأراضي البيضاء بنسبة 76.2%، أما عن بقية الأشكال الصحفية التي لم تظهر جنس القائم بالاتصال فقد بلغت 23.8%، بينما اختفى العنصر النسائي عن ساحة التعبير في العينة المختارة للدراسة.

وبالعودة إلى النتيجة التي أظهرها الجدول رقم (2) والتي توضح أن القرار كان شأناً عاماً بما نسبته (60.3%) من العينة، نجد ما يدعو للتساؤل حول الأدوار المناطة بالكاتبات والصحفيات وعن اهتمامتهن ومدى انخراطهن في المواضيع التي تهتم المجتمع.

التخصص
جدول رقم (5)

النسبة	التكرار	التخصص
3.2%	2	عقاري
1.6%	1	اقتصادي
1.6%	1	مهندس
93.7%	59	غير متخصص
100%	63	المجموع

بالحديث عن مجال التخصص، تبين للباحثة وجود عزوف واضح للمتخصصين في الشأن العقاري والاقتصادي عن الحديث حول القرار، إذ مثل المختصون العقاريون ما نسبته 3.2%، بينما مثل كل من فئتي المختصين العقاريين والمهندسين نسبة 1.6% لكل فئة.

في المقابل نجد أن المواد التحريرية التي تم تحريرها من قبل أشخاص غير متخصصين مثلت ما نسبته 93.7%.

وهذا مؤشر يثير التساؤلات حول غياب المتخصصين عن الحديث حول هذا الموضوع، وإتاحة الساحة لغير المتخصصين للحديث عنه مع أهميته، مما يلفت انتباهنا كمختصين في مجال الإعلام إلى أهمية دعم ورعاية مجالات الإعلام المتخصص، بحيث يتم التعاطي مع الحدث بسرعة وأنية، مع مراعاة جانب إعطاء المعلومة الدقيقة من مصدرها الموثوق.

المحور الثاني إستراتيجية القائم بالاتصال في بناء الرسالة

جدول رقم (6)
الأساليب المستخدمة في معالجة القضايا

النسبة	التكرار	الأساليب المستخدمة في معالجة القضايا
31.7%	20	تقديم معلومات
44.4%	28	تحليل وتفسير
3.2%	2	عرض حقائق
20.6%	13	مشارك
100%	63	المجموع

أظهر الجدول رقم (6) المتعلق بالأساليب المستخدمة في معالجة القضايا بأن الأسلوب الغالب في تناول قضية موضوع الدراسة هو التحليل والتفسير لطبيعة القرار حيث بلغت نسبته 44.4%، وهذا المؤشر يعيدنا إلى محور الشكل الفني للمادة الصحفية حيث مثلت التقارير ما نسبته 31.7%، وقد أشارت الباحثة إلى كون التقارير تعطي مساحة أفضل للتحليل والشرح.

وعن متغير (تقديم المعلومات) فقد حصل على نسبة 31.7%، مما يعطينا دلالة على أن التغطيات الصحفية قد اهتمت بتلافي الغموض عند الحديث عن القرار منعاً لحدوث اللبس في الفهم.

جدول رقم (7)
مصدر المعلومة

النسبة	التكرار	مصدر المعلومة
17.5%	11	واس
15.9%	10	المهتمون بالشأن
17.5%	11	مسؤول
1.6%	1	شبكات التواصل
3.2%	2	دراسات وبحوث
44.4%	28	مصادر أخرى
100%	63	المجموع

تصدر متغير المصادر الأخرى بنسبة بلغت 44.4%، فيما تلتها وكالة الأنباء السعودية بنسبة 17.5%، ونال المهتمون بالشأن من عقاريين واقتصاديين نسبة 15.9%.

يتبين من الجدول أيضاً، قلة الاعتماد على الدراسات والبحوث كمصدر للمعلومة فقد بلغت نسبتها 3.2% فقط، مما يعيدنا للنتيجة السابقة حول غياب أهل التخصص عن التعبير وتوضيح طبيعة وحقيقة القرار.

من المثير بحثياً أن نعلم أن المصادر الأخرى لم يتم تحديدها، وهذا المؤشر قد يلمح إلى عدم موثوقية مصدر المعلومات في المادة الصحفية، أو في أفضل الظروف عدم قوة المصدر، وهذا مما يؤثر على مقروئية المادة الصحفية بتساؤل القارئ عن مدى استناد كاتب المادة إلى مصدر موثوق.

وعليه تشدد الباحثة على ضرورة حضور الإعلام المتخصص، لدعم موثوقية المعلومة، وتقوية مصدرها.

جدول رقم (8)
الشخصية الرئيسية

النسبة	التكرار	الشخصية
%4.8	3	الملك ولي العهد وولي العهد
%3.2	2	أمراء مناطق ومحافظين
%17.5	11	مجلس الوزراء
%4.8	3	مجلس الشورى
%12.7	8	مصادر وزارية
%6.3	4	إدارات عليا
%6.3	4	إدارات وسطى
%3.2	2	مواطنون
%22.2	14	فئة العقاريين
%9.5	6	فئة الاقصاديين
%9.5	6	غير ذلك
%100	63	المجموع

يتضح من الجدول رقم (8) الشخصية التي سلط عليها طرح موضوع الدراسة فقد كان للعقاريين النسبة الأعلى كونهم المهتمين بهذا الشأن حيث بلغت نسبتهم %22.2، لما سيلحق القرار من تداعيات، تلتها شخصية مجلس الوزراء %17.5، ومن ثم المصادر الوزارية حيث بلغت نسبتها %12.7، وتفاوتت نسبة الشخصيات الأخرى كما موضح في الجدول.

جدول رقم (9)
الأطر المرجعية لمعالجة القضايا

النسبة	التكرار	الأطر المرجعية لمعالجة القضايا
%9.5	6	إطار الاهتمامات الاجتماعية
%25.4	16	إطار المسؤولية القانونية
%65.1	41	الإطار الاقتصادي
%100	63	المجموع

اهتمت التغطيات الصحفية بأطر معينة وهي حقيقة موضوع الدراسة حيث يوضح جدول رقم (9) بأن الإطار الاقتصادي أتى في مقدمة طرح التغطيات الصحفية بنسبة %65.1، بينما إطار المسؤولية القانونية أتى بنسبة %25.4، وهذا مؤشر جيد قياساً على حجم عينة الدراسة، بينما أتى الاهتمام بقضية الإسكان من الجانب الاجتماعي بالنسبة الأقل حيث بلغت %9.5، وهو مؤشر ضعيف يجب الاهتمام به من حيث كون قضايا ارتفاع أسعار العقار، وغلاء الأراضي إضافة إلى شحها هي أحد مؤشرات الفرد البسيط.

المحور الثالث: القواعد المهنية الحاكمة للتغطية الصحفية

جدول رقم (10)
لغة الطرح

النسبة	التكرار	لغة الطرح
69.8%	44	مناسب
30.2%	19	غير مناسب
100%	63	المجموع

يتضح من جدول رقم (10) بأن سهولة لغة الطرح والأسلوب التحريري للمادة الصحفية كان مناسباً لمستوى الفهم العام حيث بلغ 69.8%، في حين جاءت الأشكال الأخرى غير مناسبة طرماً حيث اعتمدت على لغة تتطلب متخصصين يدركون طبيعة هذا النوع من الطرح.

جدول رقم (11) طبيعة الطرح

النسبة	التكرار	طبيعة الطرح
65.1%	41	عقلاني
1.6%	1	عاطفي
11.1%	7	مشترك
22.2%	14	لا تنطبق
100%	63	مجموع

يتضح من الجدول رقم (11) أنه تم استخدام الجانب العقلاني في الطرح بنسبة 65.1%، بينما أتى الجانب المشترك بنسبة 11.1%، في حين أتت الأشكال الفنية غير المنطبقة بنسبة 22.2%، ولم يتضح للباحثة سيطرة الجانب العاطفي في الطرح بشكل ملحوظ إلا بنسبة 1.6%.

وهذا مما يشير إلى أن للقائم بالاتصال دوراً رئيسياً في توجيه المتلقي إلى الطريق العقلاني السليم لتكوين نظرته بحياد عن العاطفة.

جدول رقم (12) الاتجاه العام للمادة الصحفية نحو القرار

النسبة	التكرار	الاتجاه العام للمادة الصحفية
50.8%	32	إيجابي
1.6%	1	سلبي
47.6%	30	غير واضح
100%	63	المجموع

أما الاتجاه الذي اتخذته الصحف في تغطية القرار نحو فرض رسوم على الأراضي البيضاء، فقد تبين للباحثة بأن الجانب الإيجابي ظهر بنسبة 50.8%، أما الأشكال الفنية التي لم توضح توجهات الصحيفة فقد كانت غير واضحة بنسبة 47.6%، بينما الجانب السلبي لا يكاد يذكر بنسبة 1.6%.

مناقشة النتائج والتوصيات

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على أطر المعالجة الخبرية للتغطيات الصحفية لأبعاد وتداعيات قرار مجلس الوزراء القاضي بفرض الرسوم على الأراضي البيضاء، وإعطاء صورة واضحة عن طبيعة تلك التغطيات، وحجمها، وطرق معالجتها، بالإضافة إلى معرفة آلياتها في القيام بدورها المتمثل في توفير المعلومات، وتفسيرها، وتحليلها، بما يساعد القارئ على استيعاب القرار.

استندت الدراسة في أساسها العلمي على نظريتين مهمتين في المجال الإعلامي، وأحدثت جدلاً كبيراً حول تطبيقاتهما، وهي نظرية التأطير الإعلامي، ونظرية الشأن العام "Public sphere".

وتعتبر نظرية التأطير إحدى النظريات التي تعنى بجانب الممارسة المهنية حيث تركز كثيراً على القائم بالاتصال لكونه المسؤول الأول عن الإعداد الفني والمهني لمواد المؤسسة الإعلامية.

بينما ترى نظرية الشأن العام أن الصحافة نوع من الأمكنة التصورية ويناقش فيها المواطنون موضوعات تتعلق بالمجتمع، كما يستقون منها المعلومات التي تعنى بما يخص مجتمعاتهم والمجتمعات الأخرى.

وقد انتهت الدراسة في نتائجها إلى:

أولاً: الاهتمام بتغطية قضية فرض رسوم على الأراضي البيضاء

وعلى العكس مما أظهرته الدراسة التي أجرتها "Jennifer Whitten" حول كون الصحافة تتميز عن وسائل الإعلام الأخرى بقدرتها على ممارسة الوظيفة الرقابية، أشارت الدراسة الحالية التي أجرتها الباحثة بغياب هذا الدور في صحافتنا المحلية، حيث يتضح من جدول رقم (8)، الشخصية الرئيسية، كون العقاريين قد نالوا النسبة الأعلى في هذا الجانب على حساب بقية الفئات الأخرى.

مما يبعث على التساؤل، حول دور القائم بالاتصال في كونه حارس للبوابة يرتب أولويات ما يُنشر في وسيلته بحسب المجتمع الذي تصدر فيه عنه هذه الوسيلة!.

التوصيات

1. الحاجة إلى إعلاميين متخصصين في المجال الاقتصادي.
2. ضرورة اهتمام الصحف المحلية بالدراسات والبحوث الاقتصادية الحديثة والتعاون مع الجامعات ومراكز البحوث والدراسات في المملكة العربية السعودية المهتمة بالجانب الاقتصادي وأهمية الاستفادة من نتائجها وتفعيلها مهنيًا .
3. تطبيق إجراءات هذه الدراسة على مضمون البرامج المتخصصة اقتصادياً في القنوات التلفزيونية السعودية، للتأكد من مدى اتفاقها مع نتائج الدراسة الحالية.
4. أهمية تفعيل دور بيوت الخبرة (Think tank) في المجتمع، والاستفادة مما تقدمه في دعم وتصحيح التجارب القائمة، وتخطيط رؤية أفضل للمشاريع المستقبلية.

المصادر والمراجع

[1] Jennifer Whitten-wood ring: watchdog or lapdog ? media freedom ، regime type ، and government respect for human rights ، international studies quarterly ، vol ، 53 ، 2009 ، pp.595-625

[2] القرني، علي بن شويل1414هـ. ا لخطاب الإعلامي السعودي: دراسة تحليلية لتعددية الرؤى الاجتماعية في الصحف السعودية، بحث غير منشور مقدم للقاء الثاني للحوار الوطني مكة المكرمة: 4 ذو القعدة

[3] القرني، علي شويل 1413 هـ. معالجة الصحافة السعودية للقضايا المحلية: دراسة تحليل مضمون في علاقة الصحافة بالسلطة، منشورات عمادة البحث العلمي، جامعة الملك سعود.

[4] الحروب، محمد شحدة علي 2012 م معالجة الصحافة السعودية اليومية للشأن الاقتصادي رسالة ماجستير غير منشورة كلية الإعلام جامعة الشرق الاوسط عمان الاردن

[5] الصبيحي، محمد بن سليمان 2008م المعالجة الإعلامية لوظيفة الرقابة في الصحافة السعودية المطبوعة دراسة تحليلية لعينة من مقالات الرأي في عينة من الصحف المحلية 2012م مجلة كلية الإعلام جامعة القاهرة

[6] تاريخ <http://repository.sustech.edu/handle/123456789/6121> الاسترداد 1437/6/13هـ

[7] حسن، خالد صلاح الدين. (2001). دور التلفزيون والصحف في تشكيل معلومات واتجاهات الجمهور نحو القضايا الخارجية. دراسة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

[8] آل تويم عبدالله محمد 1421هـ العوامل المؤثرة في ترتيب أولويات القضايا الاقتصادية في الصحف السعودية رسالة دكتوراه الرياض جامعة الامام محمد بن سعود

[9] نجم، طه عبدالغنى. (2007). الأطر الإخبارية للمقاومة الاسلامية اللبنانية في الصحافة العربية، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مج 8، ع 3.

[10] الراجحي، مناور. (2009). أطر التغطية الإخبارية للاستجابات البرلمانية في الصحف الكويتية. المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد التاسع، العدد الرابع، القاهرة: كلية الإعلام.

[11] وهيب، استبرق. (2009). المعالجة الإعلامية للاحتلال الأمريكي للعراق، تحليل مضمون مجلة نيوزويك- النسخة العربية"، دراسة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام.

[12]Fraser ، Nancy. "Rethinking the public sphere: A contribution to the critique of actually existing democracy." Social text (1990): 56-80.